

## قرارات

### وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٧٤٣ لسنة ٢٠٠٧

وزير العدل

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ بإصدار قانون الإجراءات الجنائية المعدل :

وعلى قانون السلطة القضائية رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته :

وعلى القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ بتنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي

في مسائل الأحوال الشخصية :

وعلى قرار السيد المستشار وزير العدل رقم ٤٨٤٤ لسنة ٤٠٠٤ بتشكيل نيابة شئون الأسرة :

وعلى كتاب السيد المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠٠٧/٨/١٣ :

وبناء على ما عرضه السيد المستشار مساعد وزير العدل لشئون إدارة المحاكم :

قـ (١)

(المادة الأولى)

يكون مقر نيابة شمال الجيزة الكلية ، ونيابات : مركز إمبابة ، والدقى ، وال ungez ، والوراق الجيزة ، التابعة لنيابة شمال الجيزة الكلية ، بمجمع محاكم شمال الجيزة الجديد ، الكائن بشارع السودان بامبابة ، ناصية شارع ترعة السواحل ، بمحافظة الجيزة ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثانية)

يكون مقر نيابات : بولاق الذكور ، والهرانية ، ومركز الجيزة الجيزة التابعة لنيابة جنوب الجيزة الكلية ، بمجمع محاكم تاج الدول ، الكائن بشارع تاج الدول بامبابة ، خلف قسم شرطة إمبابة ، بمحافظة الجيزة ، بدلاً من مقارها الحالية .

(المادة الثالثة)

يكون مقر نيابة قسم الجيزة الجزئية التابعة لنيابة جنوب الجيزة الكلية ، بمبنى محكمة الجيزة الابتدائية ، الكائن بشارع ربيع الجيزى ، بالجيزة ، بدلاً من مقرها الحالى .

(المادة الرابعة)

يكون مقر نيابة الجيزة الكلية لشئون الأسرة ، بمجمع محاكم تاج الدول ، الكائن بشارع تاج الدول بإمبابة ، خلف قسم شرطة إمبابة ، بمحافظة الجيزة ، بدلاً من مقرها الحالية .

(المادة الخامسة)

يكون مقارن نيابات : قسم إمبابة ، والدقى ، والعجوزة ، والعمانية ، وقسم الجيزة لشئون الأسرة ، التابعة لنيابة الجيزة الكلية لشئون الأسرة ، بمجمع محاكم الكيت كات ، الكائن بشارع العلمين المتفرع من شارع محمد رشدى ، بميدان الكيت كات خلف وزارة الثقافة ، بمحافظة الجيزة ، بدلاً من مقارنها الحالية .

(المادة السادسة)

على الإدارات المختصة بوزارة العدل والنيابة العامة تنفيذ هذا القرار .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القرار بالواقع المصرية ، ويعمل به على النحو التالي :

- ١ - اعتباراً من يوم السبت ٢٠٠٧/٩/٢٢ بالنسبة للمادة الأولى .
- ٢ - واعتباراً من يوم السبت ٢٠٠٧/١٠/٢٠ بالنسبة للمواد الثانية ، والرابعة ، والخامسة .
- ٣ - واعتباراً من يوم السبت ٢٠٠٧/١١/٣ بالنسبة للمادة الثالثة .

صدر في ٢٠٠٧/٨/٢٦

وزير العدل

المستشار / مهند مرعي